الأمم المتحدة

A/64/423/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
7 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة دينيس **ماكويد** (أيرلندا)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٦ من جدول الأعمال (انظر A/64/423، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٢٤ و ٣٨، المعقودتين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/64/SR.24 و 38).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/64/L.7 و A/C.2/64/L.48

٢ – في الجلسة ٢٤، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد إدخال أمين اللجنة تصويبا شفويا، عرض ممثل السودان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا“ (A/C.2/64/L.7)، ونصه كالتالي:

* يصدر تقرير اللجنة المتعلق بهذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرموز A/64/423 و Add.1 و 2.

091209 091209 09-63658 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا،

”**وإذ تشير أيضا** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ١/٦١ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المعنون ”إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الحادية والستين المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا،

”**وإذ تشير** إلى قرارها ٢٢٧/٦٣، الذي قررت فيه أن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠١١ على مستوى رفيع،

”**وإذ ترحب** بالإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا المعقود في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩،

”**وإذ تشير** إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا للعقد،

”**وإذ تشير أيضا** إلى استراتيجية كوتونو بشأن مواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، لصالح أقل البلدان نموا،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، والذي اعترف فيه بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة مهدد بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وبأن من الضروري زيادة الدعم المقدم لها،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا؛

”٢ - **تحيط علما أيضا** بما يحرز حاليا من تقدم في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا؛

”٣ - **ترحب** بعرض حكومة تركيا استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وتقبله مع التقدير؛

”٤ - **تقرر** عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في النصف الأول من عام ٢٠١١ لمدة خمسة أيام، في مكان وزمان يحددان بالتشاور مع الحكومة المضيفة؛

”٥ - **تقرر أيضا** أن يجري تنظيم اجتماع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية المشار إليه في الفقرة ٥ من القرار ٢٧٧/٦٣ في نيويورك في جزأين، في الربع الثالث من عام ٢٠١٠ والربع الأول من عام ٢٠١١، لمدة خمسة أيام لكل منهما؛

”٦ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الصغيرة الجزرية النامية أن يكفل، بوصفه مركز التنسيق للأعمال التحضيرية للمؤتمر، حسبما طلبت في قرارها ٢٧٧/٦٣، القيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمر في الوقت المناسب، وأن يواصل حشد وتنسيق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

”٧ - **تطلب** إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفتها الداعية إلى عقد اجتماع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتنسيق مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الصغيرة الجزرية النامية، إلى كفالة اشتراك المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة اشتراكا كاملا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، ولا سيما على الصعيد القطري؛

”٨ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني لتيسير مشاركة أقل البلدان نموا في كل من العملية التحضرية والمؤتمر نفسه؛

”٩ - **تقر** بأهمية إسهام عناصر المجتمع المدني والقطاع الخاص في المؤتمر وعمليته التحضيرية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة المشاركة النشطة لهذه العناصر، بما فيها المنتمية إلى أقل البلدان نموا، وتدعو الجهات المانحة إلى تقديم المساهمات المناسبة لهذا الغرض؛

”١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف جهودها الإعلامية والمبادرات المناسبة الأخرى لتعزيز الوعي العام لمصلحة المؤتمر، بما في ذلك عن طريق إبراز أهدافه وأهميته؛

”١١ - **تؤكد** على أهمية الأعمال التحضرية على الصعيد القطري بوصفها إسهاما حاسما في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وتدعو حكومات أقل البلدان نموا إلى تقديم التقارير في حينها؛

”١٢ - **تطلب** إلى الأمين التنفيذي لكل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أن يقوما، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بتوفير الأعمال التحضيرية التنظيمية والموضوعية اللازمة وتنظيم الاجتماعات الاستعراضية التحضيرية على الصعيد الإقليمي في سياق الدورات السنوية التي تعقد في عام ٢٠١٠ في لجنتيهما، كما طلبت ذلك الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٢٧؛

”١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن مواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، وعن تنفيذ هذا القرار بما في ذلك تقرير عن حالة الأعمال التحضيرية الموضوعية والتنظيمية واللوجستية للمؤتمر“.

٣ - وفي جلستها ٣٨، المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا“ (A/C.2/64/L.48)، قدمه نائب رئيس اللجنة، دراغان ميتشيتش (صربيا)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.7.

٤ - وفي الجلسة نفسها، وبناء على اقتراح الرئيس، وافقت اللجنة على التنازل عن تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وشرعت في البت في مشروع القرار A/C.2/64/L.48.

٥ - وفي الجلسة ٣٨ أيضا، تلا أمين اللجنة بيانا بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/64/L.48.

٦ - وفي الجلسة ٣٨ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/64/L.48 (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/64/L.48، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/64/L.7 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان بروكسل[١] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢]، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]،

وإذ تشير إلى قرارها ١/٦١ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، المعنون ”إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الحادية والستين المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠“،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٢٧/٦٣ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، الذي قررت فيه أن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠١١ على مستوى رفيع،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري[٥] الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا المعقود في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠،

وإذ تشير أيضا إلى استراتيجية كوتونو بشأن مواصلة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[٦]، بوصفها مبادرة تملك زمامها وتقودها أقل البلدان نموا،

---

(١) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

(٥) A/C.2/64/3، المرفق.

(٦) A/61/117، المرفق الأول.

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٧]، والذي اعترف فيه بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة مهدد بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وبأن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا تحتاج، من أجل التصدي للأزمة على نحو ملائم، إلى حصة أكبر من أي موارد إضافية، سواء كانت سيولة قصيرة الأجل أو تمويلا طويل الأجل،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ يشكل إطار عمل أساسيا لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا،

وإذ تحث أقل البلدان نموا على تعزيز تولي البلدان لزمام الأمور في تنفيذ برنامج العمل، بوسائل منها ترجمة أهدافه وغاياته إلى تدابير محددة ضمن أطرها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية للقضاء على الفقر، بما في ذلك ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، حيثما توجد، والتشجيع على إجراء حوار جامع وواسع النطاق بشأن التنمية مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية وإدارة المعونة،

وإذ تحث أيضا الشركاء في التنمية على أن ينفذوا بالكامل، في الوقت المناسب، الالتزامات الواردة في برنامج العمل، وأن يبذل كل منهم قصارى جهده في سبيل مواصلة زيادة دعمه المالي والفني لتنفيذها،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٨] عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠؛

٢ - **تحيط علما أيضا** بما يحرز حاليا من تقدم في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا؛

٣ - **ترحب** بعرض حكومة تركيا استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وتقبله مع التقدير؛

٤ - **تقرر** عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في النصف الأول من عام ٢٠١١ لمدة خمسة أيام، في إطار الموارد القائمة، في مكان وزمان يحددان بالتشاور مع الحكومة المضيفة؛

---

(٧) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٨) A/64/80-E/2009/79 و Corr.1.

٥ - **تقرر أيضا** أن يجري تنظيم اجتماع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية المشار إليه في الفقرة ٥ من القرار ٢٧٧/٦٣ في نيويورك في جزأين، خلال الفترتين من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ومن ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، لمدة خمسة أيام لكل منهما؛

٦ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الصغيرة الجزرية النامية أن يكفل، بوصفه مركز التنسيق للأعمال التحضيرية للمؤتمر، حسبما طلبت في قرارها ٢٧٧/٦٣، القيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمر بفعالية وكفاءة وفي الوقت المناسب، وأن يواصل حشد وتنسيق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

٧ - **تطلب** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، أن تقدم، في إطار ولاية كل منها، الدعم اللازم وأن تسهم في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه بصورة نشطة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية الأخرى إلى القيام بذلك؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، حسب الاقتضاء، المشاركة الكاملة للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، ولا سيما في الأعمال التحضيرية على الصعيدين القطري والإقليمي؛

٩ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني لتيسير مشاركة ممثلي أقل البلدان نموا في كل من العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه؛

١٠ - **تقر** بأهمية إسهام جميع أصحاب المصلحة المعنيين بما فيهم البرلمانات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص في المؤتمر وعمليته التحضيرية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة المشاركة النشطة لهذه العناصر، بما فيها المنتمية إلى أقل البلدان نموا، وتدعو الجهات المانحة إلى تقديم المساهمات المناسبة لهذا الغرض؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة، وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف الجهود الإعلامية والمبادرات المناسبة الأخرى لتعزيز الوعي العام لمصلحة المؤتمر، بما في ذلك عن طريق إبراز أهدافه وأهميته؛

١٢ - **تؤكد** على أهمية الأعمال التحضيرية على الصعيد القطري بوصفها إسهاما حاسما في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وتدعو حكومات أقل البلدان نموا إلى تقديم التقارير في حينها؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين التنفيذي لكل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أن يقوما، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بتوفير الأعمال التحضيرية التنظيمية والموضوعية اللازمة وتنظيم الاجتماعات الاستعراضية التحضيرية على الصعيد الإقليمي في سياق الدورات السنوية التي تعقد في عام ٢٠١٠ في لجنتيهما، حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٦٣؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وعن تنفيذ هذا القرار بما في ذلك تقرير عن حالة الأعمال التحضيرية الموضوعية والتنظيمية واللوجستية للمؤتمر.